



دراسات نقدية

نقد النظريات العلمية التي تناولتها الدراسة

إعداد

أحمد بن عبدالعزيز التويجري

أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات السعودية للباحث/ سلطان عبد الرحمن سعيد العمري

نشرت في مارس 2024 من خلال الجمعية العلمية للدراسات والبحوث التطبيقية في مجلة العلوم التجارية والبيئية.

المقدمة

تعتبر النظريات العلمية هي الاطار الفكري للأبحاث الاكاديمية، وذلك لفهم الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات. تناولت الدراسة عدد من النظريات العلمية التي تشكل الاطار الفكري لفهم العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي.

سنقوم خلال هذا العرض بنقد هذه النظريات من عدة جوانب تتمثل بالتالي:

1. مراجعة شمولية هذه النظريات.
2. ملائمة النظريات للسياق العام للدراسة.
3. الثغرات في هذه التوصيات.

1. مراجعة شمولية النظريات:

التنوع في النظريات:

الدراسة تظهر لنا اعتمادها على نظريات رئيسية. مثل نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح وأيضا نظرية الاعتماد على الموارد، ولكنها لم تقدم اطارا نظريا متكاملًا يجمع بين هذه النظريات لتفسير النتائج.

أيضا نرى غياب التناول الشامل للنظريات. مثل نظرية الوكالة الأخلاقية والتي يمكن أن تسهم في فهم دور الشفافية والافصاح الأخلاقي.

كما كان من الممكن ان يتم تضمين نظريات إضافية على سبيل المثال نظرية السوق الفعال وذلك لربط جودة الحوكمة بكفاءة السوق المالي في المملكة. ونلاحظ أيضا تركيز الدراسة على تأثير الحوكمة من منظور تحسين الأداء المالي فقط. دون النظر في الابعاد الاجتماعية والتنظيمية والتي قد تعزز او تحد من فعالية الحوكمة. فإهمال تأثير العوامل التنظيمية او القانونية يقلل من شمولية هذه النتائج.

2. ملاءمة النظريات للسياق العام للدراسة:

ركزت الدراسة على الشركات السعودية، ولكنها لم توضح كيف ممكن ان تؤثر البيئة المحلية (الثقافية، الأنظمة والتشريعات الحكومية، توجهات الأسواق) على تطبيق هذه النظريات. وكان من الممكن تقديم تحليل اعمق للخصوصية الثقافية في المملكة، على سبيل المثال دور المجتمع والتي يلعبها مجلس الإدارة والعلاقة مع الحكومة.

أيضا كان يجب تناول تأثير الإصلاحات الأخيرة في السعودية مثل رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

وعلى الرغم من ان الدراسة اختبرت العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي، الا انها لم تناقش بشكل كافي كيفية تفاعل اليات الحوكمة مع تلك الممارسات الإدارية المحلية. أيضا غياب تحليل الديناميكيات الداخلية للشركات السعودية ومنها أنماط القيادة المحلية وتأثيرها على تنفيذ الحوكمة.

3. الثغرات في هذه التوصيات.

نرى أن الدراسة لم تظهر بوضوح العلاقة بين بعض اليات الحوكمة ومقاييس الأداء. خاصة عندما تكون الشركات شبه حكومية او مملوكة جزئيا للحكومة. كما اقتصرَت الدراسة على مؤشرين ماليين فقط ROA و ROE دون البحث عن مؤشرات أخرى مثل القيمة السوقية او التدفقات النقدية. كان من الممكن ادراج نظريات أخرى مثل نظرية الاشراف وذلك لفهم دور القيادة الإدارية في الشركات. أيضا توسيع استخدام نظرية السوق الفعال وذلك لتقييم تأثير الحوكمة على ثقة المستثمرين وأداء الأسهم. أيضا كان من الممكن دراسة تأثير رؤية المملكة على تطبيق الحوكمة. وتحليل دور الحكومة كمساهم رئيسي في كثير من الشركات. إضافة ابعاد غير مالية مثل الجوانب المجتمعية والبيئية . أخيرا، نرى ان الدراسة قدمت اطار جيد لاختبار العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي للشركات السعودية. وقد افتقرت قليلا للشمولية وتكييفها مع السياق المحلي. ويوصى بتوسيع الاطار النظري واختبار متغيرات أخرى لتحسين دقة النتائج.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكرا لكم

